

University of Riyadh

RIYAD, SAUDI ARABIA

No.

الرقم

Date

١١٧١٩٦
١٤١٧

١١٧١٩٦

تعليقات على شرح الرسالة في علم المناظرة لطا شكري زاده ،
تأليف محمد بن الحاج مصطفى حميد الكفوي المعروف
بأفكرماني - ١١٧٤ هـ بخط عثمان بن محمد القارصي في القرن
الثاني عشر الهجري تقديرا .

٢٦٧٣

١٢٢ ق ٢٣ س ٩ ر ١١ × ٦ ر ١٨ سم
نسخة جيدة خطها تعليق متقن .

- ١- هدية المعارفين ٢ : ٣٣٢ ، معجم المؤلفين ٩ : ٢٧٤
- ١- المنطق أ- الأفكرماني ، محمد بن الحاج مصطفى
- ١١٧٤ هـ
- بد اسم الفاسخ ج - تاريخ
- النسخ .

٢٦٧٤

عن تعليقات العلامة الكندي على شرح الرسالة
في علم المناظر للمحقق الغامض أحمد الكندي
بطلب كبرى برادته بالعلم
والفكر والهدى
وحد



Universitäts- und Landesbibliothek Bonn

Universitäts- und Landesbibliothek Bonn

1957

والاستواء والقصر المستقام منه اما حقيقى واصنافى وكل منها او قصر افراد
او قصر قب و يحتمل ان يكون اللام للبعد الخارجى فان احتمال لانه وقتانية وتقدم
ما هو عنوان اما لاصالة او للمقام او للتشويق الى المسند او لبيانهم ان لا يزول
عن الخاطر او لتقوى القلب بالاقرب او بالوسيلة الى المطالبات او لتسبيح
او لزيادة التخصيص والمجموع فالاحتمالات الفا وثمانون والكر او لبيان
جناحة محمد عليه الصلوة والسلام ولم يصرح باسمه العلمى اما للدعاء او للتعظيم او لتسبيح
او لاشارة الى فضيلة عليه السلام او لخصيص السامعين والمجموع واختار الانبياء
على رسلنا لاشارة الى انهم ادركوا الى ان النبوة افضل من الرسالة وان كان
الرسول افضل من النبي على ما حقق في محله او الى ان من المرتبة له عليه السلام النبوة
والتسبيح والمجموع والحمد اما الثانية او اخبارية فالاحتمالات اربعة وستون
والفا وثمانمائة قوله وقد قصدت الان قال في القاموس الصحاح هو اهم
الوقت الذي انت فيه ظرف غير متكلم وقع معرفة ولم يدخل الالف واللام
عليه لتعريف لانه ليس له يشتركه وقبل هو في الاصل ان على وزن قال معنا
حان ثم جعلوه اسما الزمان التكلم وعرف باللام تنبيها عن بقية وتفيد بزيادة
التكلم فانهم واعترض على طريفة الان الدال على الحال المقصود الماضى و
اجيب بان كلمة قد تعريب الماضى من الحال مع انه يجوز طريفة اول الحال
لما وجد في آخر الماضى قيل ولا يبعد ان يقال ان قوله قد قصدت لاشارة المقصود في
الحال وان كان في صورة الاخبار قوله احرك اه ههنا سؤال مشهور وهو
ان مفهوم المضارع الاستقبال وعدو وعدو ليس بحقيقة اقول في
السؤال انما يشي على تقدير كون المضارع مجازا في الاستقبال كما هو الصحيح
حتى يرجع بعض الفقهاء من ذهب الاشعر الى هذا المذهب والافلا
كان ينبغي قتالهم ثم اقول مستغنيا بالملك الوهاب يمكن الجواب على تقدير
كون المراد ههنا الاستقبال بان يقال ان وعد المحمد له تعالى حقيقة لانه

وصف بالجميل فانه وصف له تعالى يكون مرجعا للجد والرجية ارجيل فيكون
حدا حقيقة وقد اجيب عن بان الوعد من الرامة قصد الى الحمد وهو خير من الحمد
بالفعل لان نية المؤمن خير من عمله ورد هذا الجواب ليس في مقابلة السؤال
بل هو مبني على الغفلة عن حقيقة ان مقصود السائل ان الوعد بالحمد
ليس بحقيقة لانه لا يعرفه فاجاب عنه ليس بالاشبات كونه حقا حقيقة
والجواب المذكور عارضة انتهى اقول يمكن ان يقال ان مراد المجيب ان الوعد
من الحمد وان لم يكن حقا حقيقة لانه خير من الحمد الحقيقي لان نية المؤمن آه
فما صدق عليه للصغرى المذكورة ومنع للكبرى المطوية القائلة بان كل المبر
بحقيقة فالبيان لا يناسب في المقام واما المحضر المستفاد من
قوله فاجاب عنه ليس الا انفسى عن ذكر ما فيه من اللام ثم ان ذلك
الفاعل قال نجيب عن اصل السؤال على اختيار الاشتراك بين الحال والاستقبال
ما هو في الحال ان يجعل ههنا على الحال بقرينة امكان الحمل عليه بلا ملل فتدبر حتى
حتى تنال ولا تلجى الى طريق الضلال قوله بالحب كل سائل ان كانت كلمة
باموضوعة للبعد فانيار ما ههنا مع انه تعالى وتقدس اقرب اليه من جبل
الوريد له صفة نفسه واستبعاد ما عن منطان الزلفى وفي القاموس انها
للبعيد حقيقة او حكما وقد نادى بها القريب فكيف ادعى مشتركة بينهما وبين
المتوسط وهي الكثحروف النداء استعمالا لانه لا ينادى اهم الله تعالى
الا بها فافهم وقال بعض المحققين يمكن حملها ههنا على كل من الوجوه الثلاثة
باعتبار لطيف اما على الاول فلانه لا مساسية بين المنادى والمنادى الثاني
الاول في غاية الندس والثاني في نهاية القدس واما على الثاني فلنظا هو قوله
وحن اقرب اليه من جبل الوريد واما على الثالث فلو جاز ان الله تعالى لا يبعد عنه
كل البعد لانه تعالى يحب فادعاه ولا يقرب منه كل القرب لانه في ههنا
الغاية وهو تعالى في تلك النهاية فاعرفه انتهى قوله لندى لندى لندى الصيغة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بجيب المقام اوله لئلا يحمله المحبة بسبب كونها جزءا منها على استمرار حمده
وحمده والاسم استمرار التمجيد والى اولى باعتبار في المقام من البتات والادام
قوله لئلا لا يتعقب في المقام على ان يقال بالحمدين انواع الاعان وضائف
الافاضال التام متحدة على الاستمرار لا يحل من العام الملك العلام ولا
باعترا في الخبر عن استدامة الحمد الواحد قوله واشترطنا الحكاية او اى بعد
اظهاره صفة المضارع اثر منها صفة الحكاية عن نفسه وصدق دون الحكاية
عن نفسه مع غيره وعن الخاطبة الغالب وبهذا يظهر عدم ورود ما قيل ان الآلة
على حمده بخصومه يحصل بان يقول حمدي لك ايضاً قوله لئلا يصرحاً وانما
الحكاية عن الخاطبة والغالب فلا تدل عليه صريحاً وانما الحكاية عن نفسه مع
الغير فانما لا تدل على حمده بخصومه وان دل عليه صريحاً فان الصفة بضم
حمده المتكلم مع غيره فذل على حمده بالنسبة لا بخصومه وانما الجواز لا يخرج
في الدلالة وانما هو مشترك بين الحكايتين فظهر فساد ما توهم بعض الاوهم
في هذا المقام قوله وذكر الحمود بطريق الخطاب ليكون حمدي في مقام
اى يكون حمدي في مقام الاحسان بمعنى ان لا يخطأ الحمود في هذا الحمود
ومشابهة اى يكون حمدي في مقام الاحسان فانه لما ذكره بطريق الخطاب لئلا
كون حمده هذا او اى في مقام الاحسان فانه لما ذكره بطريق الخطاب ول
على ان لا يخطأ حمده او مشابهة كما نرى اى اقرضى التبعية بالخطاب وليس
المقام الاحسان والغرض تحذير الغيبة والتمتعيب المستندين في ذكر
الحمود بطريق الخطاب صفة الاستغراب والالتفات على ان يكون السبلة
بجيب المقام الكتاب وبراعة الاستدلال لان المقصود في هذا الكتاب بيان طرق
المنظرة ودراسة على الخطاب كما لا يخفى على اولى الالباب كقوله الشارح
ترك ذكر هذه النكاح لان الخلق من القرعة وهي فيها ذكره اظهر فاعلم قوله
او الاستدلال في حمده تعالى اى حقيقة الحمد مستعمل في حمده تعالى الذي طلب الاتقان

التمتعيب المستندين

بالوجه او بالقلب وهذا الاتقان يستعمل في حمده تعالى فيراد به الدعاء والتمتعيب
وفي حذف حرف التذات وتوهم بعض الملمع عنه اشارة الى هذا ولقد احسن الشارح
رحمته بهنا حيث عدل عما هو المشهور من قوله لم يحل على غايته وهي الاعان
والتمتعيب اذ في كونها غايته لئلا ينظر بل غايته وهي الاجابة وبهذا يظهر في
كلام بعض المحققين قائل قوله واشارة الى الموعود وهو الاستجابة
حيث قال الله تعالى ادعوني استجب لكم فانه روح تفرغ وقال يا رب انت
وعدت في كتابك الكريم بالاستجابة دعاء من يدعوك فاما ادعوك فاستجب لي
وحاشي انك لا تخلف الميعاد وليس المراد بيان ما في هذا القول من التبع
الى مضمون هذه الآية فانه لو كان المراد ذلك لقال واشارة الى مضمون
قوله تعالى كما لا يخفى فظهر انه لا وجه لقول بعض المحققين بهنا ولم يظهر في
تخصيص التبع بهنا مع انه يجري في الاول ايضا انتهى قوله وسلك في ذكر
النبي صلى الله عليه واله وسلم في ذكر صلوة النبي عليه السلام بحذف المضاف فالاولى ان
يقول في التصلة على النبي عليه الصلوة والخيرية فانهم قوله الطريقة المذكورة
بنا لك وهي ان يؤولي الحمد فعلة والفعل بصيغة نفس المتكلم وصدق من
المضارع ويؤولي المفعول بطريق الخطاب فاني ههنا ايضاً الفعل بصيغة
نفس المتكلم وصدق من المضارع لئلا يصرح على صلوة بخصومه على الاستمرار
المجدد واني المفعول بطريق الخطاب اى بطريق الاضافة الى كاف
الخطاب ليكون صلوة في مقام الاحسان فلا تعقل قوله على بيتك الراية
نبينا عليه الصلوة والسلام ولم يصرح باسمه العلمي لما اشير اليه في الاشياء السابقة
وللتعظيم لئلا يقدح بالكتاب الكريم ولا اشارة الى التصلة عليه السلام
على ان يكون النبي من النبوة بمعنى الارتفاع ثم وصفه بقوله المبعوث باقوى
الدلائل رحاله وراية التعظيم والتشريف ولا يستلزم بسبب التصلة عليه
قال الاستدلال في حاشية الفقيه اية صفة البعث على ما رصفناه من
لما يرد عليه ما يرد على من اقرضه اخرى من صفاته عليه السلام

Copy

من ان السبب انهم لا يجاب التعليل في حق كل الانبياء شي واحد فبقر انني
قوله هو القرآن اء اعلم ان القرآن يطلق على المعنى وعلى النظم اما بالاشتراك
اللفظي او بالحقيقة والمجاز والمراد به هنا هو الثاني بدلالة المقام قوله لا بد
مجر الله اي مجر الله عليه السلام او جميع المعجزات اما لتعليل كون القرآن العظيم
اقوى الدلائل وتعليل كون المراد باقوى الدلائل هو القرآن قوله لان اعجاز
نظمه كذا وجدنا العبارة في بعض النسخ والمراد بالنظم هنا هو اللفظ ان
في اطلاق اللفظ على القرآن نوع سوادب لان اللفظ في الاصل مقام الشئ
من العلم فلهذا اختار النظم مقام اللفظ فان قيل كما ان اللفظ يطلق على الرمي
فكذا النظم يطلق على الشئ في اطلاقه ايضا نوع سوادب قلنا النظم حقيقة
في جميع اللغات في السكت ومنه نظم الشعر واللفظ حقيقة في الرمي ومنه اللفظ
بمعنى الحكم فانه النظم رعاية للدب وانشاء الى تشبيه الكلمات بالترقيم
الضمير المحرور في نظم راجع الى القرآن على سبيل الاستخدام والاضافة بانه
نظم قوله ويطون فواءه عطف على قوله اعجاز نظم لا على قوله نظم كما قيل لنا
يكون المعنى ولان اعجاز يطون فواءه اذ اعجاز فواءه يتعلق بالنظم دون المعنى
فان قلت ان معنى القرآن ايضا معجز لان الاطلاق عليه خارج عن طوق
البشر كما نقل ان تفسير الفاتحة او تار من العلم قلت ان هذا ايضا من اعجاز
النظم بانه يحتمل من المعاني بالاحتياط كلام آخر كذا في السكوت قوله باعظم الوسائل
عدل عن المصير الى المظهر رعاية الشجع والروح والنجاس ولا ينام المصير ما هو
خلاف المراد فبمثل ان يرجع الى اقوى الدلائل قوله والمراد به بناءم بقرينة
المقام فان قلت فيلزم حمان غيره من الانبياء قلت الصلوة عليه السلام
تتم الصلوة على غيره فان نزول الرحمة عليه السلام يعود الى غيره
فانه رحمة للعالمين كذا في قولنا قل الذي شره الله تعالى لا خير فيه الا عند الله
فقد برة هو الذي رجع وبجدة جواب سؤاله كما يقع في قلبه الى طبه هنا

وهو السؤال عن شان شرعه عليه السلام وسبب كونه افضل فاجاب بان
شانه وسبب افضلية هو تشرع الله تعالى اياه بالبرقة عن النسخ والتبديل
وليس صفة لقوله وشرعه كما قيل حتى يرد انه بغيره الما فيه من الزكاة ولفظ
وجه الناجز وللزوم الفصل بين الصفة والموصوف ولا لقوله افضل الشرائع
حتى يلزم حتى الصلة عن العائد اذ ضمير شرعه راجع الى الشريع قوله ماجرى البحث
ما مصدرية قال الرضي ويختص بالمصدرية بناء على ان طرف الزمان
المضاف الى المصدر الموقول هي وصلته به كقوله افعله ما درست شارة قاي
مدة ما ذكرى مع ضرورة وصلتهما اذن في الغالب فعل ماض مثبت او متنى
بلم يخرجه منى ما لم يلقى ومعناهما للاستقبال وقيل كونهما مضارعاً صلته
بالمصدرية لا تكون عند سبويه الا فدية وجوزة غيره الاسمية ايضا
الحق وان كان ذلك قليلا كما في نهج البداعة بقولاني الدنيا ما الدنيا باقية
واجاز ابن حنبل كون هذا جاراً ومجروراً فيجوز على مذهبه ما خلا من واحد
زيد بالجزم وما مصدرية فهو معمول لا لا حرك واصلي على سبيل التنازع
كما نقل عن ابي احمد ك واصلي مدة ماجرى البحث اي مع جريانه والمراد
مع عمره او مع انقضاء الزمان والقرائن الدوران بناء على اجاب
في الخبر عن سبب البشارة من الانسان لا يقطع علمهم وان ما تو افهم
كناية عن الدوام ولا منافاة بين هذا الدوام والاستمرار مخدودى
فان قوله ماجرى استقبالي كما هو دوام الاستقبال الى تجددي كما صرح
بعض الفاضل في الحاشية لا بسا عوجية فيكون تأكيد المضمون الفعلي
بطريق التنازع قوله بين المحجب والسائل فيه صفة مراعاة النظم وهو مجمع
ومنا سببه لا بالتضاد كما في قوله تعالى والشمس والقمر يحسبان قوله وهو مخدود
او بتقديم المخبر في الذكر في بيان لوجه منها ان انصاف السائل للسائل
مقدم على انصاف المحجب للمجيب طبعاً فقدم وصحنا ومنها ان سؤال السائل

مقدم على جواب المجيب فتأمل في الفرق بينهما فمن الذي قد سبق ومنها ان السؤال
من المجرب والمجيب من المريد ورتبة المجرب قبل رتبة المريد ومنها ان الفصل الواحد
اولى من الفصلين واما اخبره في المتن فله عليه السجج قوله من سألته عن الشيء
ظاهر وشعره بان السؤال بمعنى الاستفسار ينبغي بعين الى مفعول الثاني فقط
كما يشعر بلفظ الصحاح ايضا لكن نقل عن اهل الدين في التفسير وعن الطيبي
في شرح المشكاة في قوله عليه السلام يا المسؤول عنها با علم من السائل انه ينبغي
بعين الى مفعول الاول ايضا فكان يقال سالت زيدا عن المسئلة يقال سالت
عن زيد المسئلة فالاولى ان يقال من سألته عن كذا كذا قال صاحب القاموس
ثم ان لفظي الصحاح والعاموس يدلان على ان السؤال مطلقا قد يتعدى
الى مفعوليه بنفسه فكل ما اتى به هنا وفيما بعد محمل بحسب قوله بطريق التورية
التورية هي ان يطلق لفظا له معنيان بعيد وقريب ويراد به البعيد ما
على قرينة تخفي فظن فيها ان يعبر المعنى البعيد من معنى اللفظ فيصاحف فيه براءة
استعمال باعتبار المعنى البعيد وهو المعنيان الاولان على ما صرح به جمهور
المحدثين والاصل ان يذعن اللفظين مناسبة للمفهوم حيث كان كل
منهما معنى يناسب مجرؤا اعتبارا للمفهوم لانه يراد بهما ههنا المعنى البعيد
لرعاية البراءة وان كان المقسم معناهما القريب فيما قررنا ظاهر فانه الظاهر
وظهر ايضا انه لا وجه لما قيل انه لا حاجة الى اعتبار التورية او يكفي في البراءة تشاكل
اللفظين والاشارة باللفظ ولعلنا قلنا هو مراد بعض الفضلاء في هذا المقام
حيث قال يعني ان السبقي باعتبار المعنى القريب لا يكون مناسب للمفهوم والكون
باعتبار المعنى البعيد يكون مناسب للمفهوم فيكون براءة الاستعمال التي هي
عبارة عن مناسبة البراءة للمفهوم بطريق التورية تدبر انتهى فانهم قد وردوا في
العرض من هذا الكلام بالتبني والاشارة الى جواب سؤال كما يقع في
القلب وان في بابك تصور حيث لم يبين البراءة فيما عدا المجرب والسائل فابا

بان تركها ليس الا لظهور ما لا ان ضا ما في المجرب والسائل ليس بظاهر محال
قوله عن طرفي الاقتصار والخلال والاطناب اطناب بالابضاح بعد
الابهام ونوشيع وهو ان يؤتى في غير الكلام بشيئ مفسر باسمين ثانيا
معطوف على الاول كما ههنا ولواريد الجواز والاقتصار بقيل عن الخل
والاطناب لكنه ابرم اولاهم اوضح ليري المعنى في صورتين مختلفتين مبهمة
وموضحة والعلمان خبر من علم واحد وليتمكن في النفس فحصل ممكن والحكمة
العلم ثم المراد بالاطناب ههنا التطويل الذي هو كون اللفظ زائدا على اصل
المراد لا الفاعل ولا يكون اللفظ الزائد متوقفا لا حقيقة الاطناب الذي يكون
اللفظ زائدا على اصل المراد لفاعله اولا اجتناب عنه في كتاب كقاربت
وايضاح الصحاح القول بان نقل للبلغة اذ هو محصل لما لخل كيف وقد كثرت وقود
في كلام الله تعالى قوله بالخل والاطناب بالجر مجرؤا عما يدل عن الطرفين او
بيان لهما ولما تعدد المتبوع معنى اجري الى اعواب على كل منهما وقال الفضل احصا
في حاشيته على شرح العقائد ان الوجه في امثاله ان يقال اجري الى اعواب على
كل منهما مع ان المجرب مستحق باعواب واحد لان كلا منهما قابل للاعواب ففي
اعواب احدهما دون الآخر ترجيح لما مرجح انتهى وفيه ان كون الثاني اخوا
للمجرب يصلح ان يكون مرجحا ويجوز رفعهما على الجزئية لمخزوف ونصهما على
المفعولية قوله لان كلاهما اي الاجتناب عنهما لا يبق لان كلا منهما نقل للبلغة
وكل ما هو نقل للبلغة فالاجتناب عنه لا يبق فالاجتناب عنهما لا يبق اما اكبري لفظ
واما الصغرى فلما بين في موضعه قوله كما بين اه لا بين فالكاف للتفصيل او
على ما بين نقل عن صاحب المعنى انه قال ثبت كون الكاف للتفصيل قوم وفناء
الاكثر ون وقيد بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما وادخل جوازه في
المجربة عن ما وفي القصة بما الكاف والمصدرية قوله وقيل اه اي في الاستدلال
على كون الاجتناب عن الطرفين لا يقال لان كل طرفي كانه تفصيله ان الاجتناب

عنها لا يثبت لأن كل منهما مذموم وكل ما هو مذموم الاجتناب عنه لا يثبت فاجتناب
عنها لا يثبت وقوله وخير الامور او سطحا اي فقط من قبل عطف العلة على المعلول
فهو الشارة الى دليل الصغرى خاصة ان كل منهما مسلوب عنه الجزئية او جزير
الامور او سطحا فقط وكل ما هو كذلك مذموم فتأمل قوله اعلم خطاب عام
للكل من ياتي من العلم على سبيل البديل مجازا وقيل انه خطاب لمن الحكم
لنفسه بطريق التجريد كما في قوله عن نفسه شخصيا في قوله في تبيين ان قلت ان
التبيين يقتضي سبق ذكره بوجه او المعلومية بضر من العلم وههنا ليس كذلك
قلت هذا وان لم يسبق ذكره الا انه في الحكم المسبوق بالبداهة او لتسوية
ويمكن ان يقال المراد ان هذه الكلمة من شأنه التبيين على ان يابعد اه وشرعة
عن ان في تبيين دون بداهة مثلا فيل ان القوم اذا اعتنوا بامر او مهموا
بشأنه يقدمون قبل الشروع في كذا علم تنبها للسامع على ان يلقى اليه من
القول كلام يجب حفظه وضبطه فتنبه السامع له ويصني ويجفر فيه وفهمه
ويقبل عليه بكنية فلا يصح الكلام وفي معناه حرف التبيين انتهى قوله ما خذاه
والكل من المعاني الثلاثة من سبب المعنى الاصطلاحي اما سبب الاول
فلان نظر كل من الجانبين في التنبه وكلاهما نظير الاخر وكلامه في ان يورد
البيان شي واحدا يبا وسلبا وقيل اولان كل منهما نظير الاخر على معنى ان كلام
كل منهما توجه الى التنبه المذكورة وايضا يجب ان يكون كل منهما نظير الاخر
للاخر في الرتبة والادوات انتهى المختص لا يخفى ان كونها نظير الاخر لا يصح
مناسبتها ههنا واما مناسبة الثاني والثالث فلان كل منهما نظير وبصر
صاحبه ونظره وينفع الكلام فتأمل وقد ظهر وجه تقديم الاول على الاخيرين
واما تقديم الثاني على الثالث فلعلة يكون استعمال النظر في الابصار اتم
وقيل لان الوجه الذي ذكر في الثالث لا ينظر في الرتبة الاولى ثم ان ذكر الشر
احتمال كونه مأخوذا من النظر بالبصرة لظهوره من ذكر معناه الاصطلاحي

وترك ايضا كونه مأخوذا من النظر بمعنى المقابلة مع انه اظهر من الكل لظهوره
ايضا قال بعض الافاضل في حواشي السعد وقصر به التنبه بالذكر وجعل لفظ
المناظرة المستقلة في المعنى الاصطلاحي منقول عن احد المعاني الثلاثة باعتبار
بان الانسب ان يكون كل من المناظرين نظير الاخر ونظيره في شأنه كلمة
لذا يصح البحث وبان الاشتراك كون كل منهما مبرر للاخر وانما يكون كل منهما
مقابلا مستقادم من ذكر النظر بمعنى الابصار ولذا لم يذكر النظر بمعنى المقابلة
ولم يعكس الاستمرار استعمال النظر انتهى وايضا ذكر النظر بمعنى الابصار
يشمل الوجهين مجازا بمعنى المقابلة فلهذا لم يعكس معنى ان الغرض بالشارة
الى الاحوال المناسبة للمناظرين من كونها نظرا ونظرا ومبررا ومقابلا
ونعم هذا من ذكر المعاني الثلاثة فلما حاشا الى ذكر النظر بمعنى المقابلة قوله لان
النظر هناك لا يكون بالبصرة وكل ما يكون بالبصرة يخرج بقوله بالبصرة ونحوه
هذا التقرير سباق لكلامه راجع كمن يريد على الصغرى ان الثقات النفس
لا يكون الا بالبصرة ويجاب بان المراد بالبصرة الحاشا وتعالى ان يقول
فالكبرى ممنوعة ويمكن ان يقال مراد المعروف ايضا الكمال والارتفاع ذكرها
بعد النظر وقد يقال ان ذكرنا يعلم من قول الامر ان النظر ليس بمعنى الابصار
وفيه ان النظر كون القيود احترازية على انه لا فائدة في ذلك العلم واصل العلم
يحصل من الاستعمال في فتأمل ويمكن ان يقرر انه ليس كذلك لان النظر هناك
لا يكون بالبصرة وكل ما لا يكون بالبصرة لا يكون مناظرة فيكون اوجه
عن التعريف واجبا ولا يرد عليه ما قيل ان الكبرى ظاهرة الفساد غاية الا
انه يلزم ان لا يكون الامر الاستحسان في معنى هناك وهو المراد بالوجوب في
قولهم ان المعتدل يجب عليه تحرير البحث قبل الشروع في الدلائل انتهى او يخرج
البحث واجب بالوجوب العقلي في المناظرة كما يدل عليه قول المحقق في ذلك
ان اوجه البحث والمناظرة ثلثة المبادئ وهو تحرير المباحث وتبيين الذي

انتهى لخصاً فان تحقق الجزاء واجب لتحقيق الكل على ان في قوله وهو المراد بالوجه
 في قولهم ما لا يخفى اذ الكلام انما هو في تحرير البحث مطلقاً قوله والمراد من
 الجانبين ان لا يعمى ان لا يعمى التعريف للبعد الخارجى انما هو الى المعهود من الايراد
 وهو المعقل والسائل فانها معهودان ومعلوم ان عند الحاجة الى التمييز
 النوعى كافيان في العمدة لا يحتاج الى سبق الذكر صريحاً والتعيين الشخصي
 كما بين في محله وقد يقرر الكلام بهذا المراد من الجانبين المعقل والسائل
 لان هذا المعنى هو المتبادر منه بحسب المقام لكون لفظ الجانبين مختصاً
 في هذا الفن وحقيقة توفيقه في اوجاز الغويا مشهوراً وما يدعى على ان المراد من
 الجانبين المعقل والسائل قول المصنف لكل من الجانبين وظانف
 لمنظرة ادب اما وظيفة السائل حتى التامل هذا ما شخ في هذا المقام
 بعون الله الملك العلام ثم المراد بالمعقل هنا هو من نصب نفسه لطلب
 الحكم بالدليل لا المعقل بالفعل الذي يقيم الدليل بالفعل لان الشخص
 ما لم يقيم الدليل بالفعل لم يصير معقلاً فالتعريف في عين علة السائل فالم يصير
 لم يصير معقلاً الا انما اطلق على من نصب نفسه للاداء باعتماد ما يؤول اليه
 ولا يخفى ان التعريف بكثرة من المناظرة قوله فلا يكون في اللغة المتفكرين فيه
 مسامحة والمراد فلا يكون النظر من المتفكرين المتفكرين قوله المتفكرين
 بفتح الراء او كسره فاقوله من غير تكلم التنوين للبعدى من غير تكلم والى على
 المعنى اوفيه مقتضى رأى من غير تكلم بكلام والى عليها والافلا دخل الجسر
 التكلم في المناظرة بل ربما يشعر بفساد قال بعض الفضلاء المفكرة اعم
 من المناظرة لان المدافعة معتبرة في المناظرة دون المفكرة فلا يكون المفكرة
 التي ليست فيها مدافعة من المناظرة سواء كانت تلك المفكرة بالكلم
 او لا تكلم فالمناظر سب ترك قوله من غير تكلم قد برز انتهى ويمكن ان يقال
 في الجواب عن هذا ان المعنى لست ندم المدافعة لكن جميع المناظرة على يد

المدافعة

المدافعة ليست من المناظرة بل يحتاج الى التكميل او يقول المراد من المناظرة
 على وجه المدافعة في اصل كلام الشارح ان لا يكون النظر الى الفين المدافعة
 المتفكرين من غير تكلم مناظرة ولعل قوله تدبر في آخر السطر استارة
 الى هذا قيل في الجواب ايضا ان المراد بالتكلم هو التكلم على وجه مخصوص
 والمدافعة كما هو الظاهر من سياق الكلام انتهى قوله ونظر المعقل والمتفكر
 الاول ان يقول نظر الشخصين في احد طرفي الحكم سواء كان مع تكلم او بلا
 تكلم قائل قوله والاضائية والاضائية الاحسن والشرطية قوله من حيث
 انها اعتبارية او ثابته اى مثلاً الاول ترك هذا القول اى ما قوله لعدم صدق
 على المانع منها مجرد اى على منع المانع ولما لاحظوا باعلى هذا الغرض بانها يرفع
 يكون المراد من النظر توجه النفس كما اجاب به الشارح المستعود انما الى رده
 وان قسره النظر بهذا المعنى يرد ذلك المناقشة اذ ليس للمانع نظراً وتوجه نحو
 التبع المتنازع فيها وان كان له نظراً وتوجه نحو بعض المعاني فان في النظر
 لا يكفي في المناظرة بل يلزم ان يكون نظر كل من المعقل والسائل في نفسه
 كما لا يخفى وبهذا التحقيق ظهر حال ما ذكره من ان هذا الغرض بعد ان يكون
 المراد من النظر توجه النفس نحو المعقولات ليس كجداً او من دفع قوله ولكل
 من الجانبين هنا هو المعقل بالفعل والسائل الذي في مقابلة ذلك المعقل
 لا المعقل بمعنى الناصب نفسه لاثبات الحكم والسائل مطلقاً ولذا ابرز المعقل
 موضع الضمير والاختصاص الذي يطلب الدليل على المدعى وطلب النصيحة لنفسه
 وتخصيص التفصيل بعد تقييد الاجمال مما لا يقبله العقل السليم والطبع السقيم
 قوله ونقسم الى المعارضة بالقلب اى لعل الغرض من هذا البيان دفع سؤال
 مقدر على المحض انه ليس كما هو خروج القلب فان بعضهم زعم انه ليس من
 المعارضة حتى يتعرض على تعريضه بعدم اخطاؤه كما يفهم من كلام المحقق
 في بحث تعريف المعارضة قائل بالاضافة قوله لانه اى السائل اما ان يمنع

المورد من هذا
 وهو الوجه

مقدم الدليل الى لان السائل اما مانع على ما قبل ان مع الفعل بالمصدر
 المصدر بالوصف اولان السائل اما ذو منقذ او حاله وشانه
 اما مانع مقدمه اولان السائل اما منقذ مقدمه الدليل ثابت اه اولان السائل
 اما الذي يمنع على ان يكون ان بمعنى الذي كما قيل في مثل زيد اعقل من
 ان يكذب اي من الذي يكذب وفي قولهم اكثر من ان يحصى ثم المنع ليعني
 اصطفايان احدهما اعم وهو الدخول والسؤال في مقابلة الدليل سواء كان
 بطريق الابطال او بطريق المطالبة والآخر احض وهو المطالبة في مقدمه
 الدليل والمراد به هنا هو المعنى الا اعم بقرينة السياق قوله وانما قدم المنع
 ان كان المراد بالمنع قوله اما ان يمنع مقدمه كما يوجب قوله الاتي وانما قدم
 منع الدليل يعني تقديم المناقضة في الاجمال بلا بيان والمناسب بيان
 الوجه في الاجمال واحالة التفصيل اليه وان كان المراد المناقضة انما
 قدم المناقضة في الاجمال لعلقه اه فلهذا ولا وجه لثاخيرها الى هنا قلت
 المراد انه انما قدم المناقضة في الذكر اي في الاجمال والتفصيل فهو بيان
 لوجه التقديم في كلا الموضعين قوله مقدمه الدليل المشهور ان الدليل
 هو ما يلزم من العلم به العلم بشي آخر ومن الاعتراضات الواردة على طرد
 هذا التعريف انه يدخل فيه المخالفات بالنسبة الى معانيها والافاظ الموضوعه
 بالنسبة الى معانيها والمزومات بالنسبة الى لوازمها بالبنية والقياسات
 وما يستلزم المرط بطريق الحدس والمقدّمات الضمنية لقضايا قياساتها
 معها وعلى عكسها انه يخرج عنه الادراك الغير البنية الاستنتاج بل البنية ايضا ولا بد
 شي منها العلم بالنتيجة يجوز ان يكون النتيجة معلومه بدليل آخر والادراك الفا
 الصورة ومن الاجابة ان المراد من كونه ما هو المقوم التصديقي فلهذا
 الاولان وان كلمة من للعلية فانقذ الثالث والمراد بالعلم هو التقديري
 فثالث لا تعقل فانقذت الثلثة الاول فاعلم وان المراد من الدلوم والارزوم

بطريق

بطريق النظر فانقذ ما عدا الاول فاعلم ان المراد بالعلم بشي آخر
 هو الالتفات اليه وايضا ان العلم الى اصل احد الدليلين غير العلم الى
 بالدليل الاخر فاما تنقضا او صفة كما تقر فانقذ الثاني منه وان المراد بالارزوم
 اعم من ان يكون بحسب نفس الامر او بحسب المستدل فظاهر فانقذ الثالث
 من الاجتهاد والمراد بالارزوم هو الدلوم في الجملة اي سواء كان بينا او غيره
 بين ما انضمام او مع انضمام بحسب نفس الامر او بحسب المستدل
 فانقذت الثلثة جميعا ولهذا ترجع بعضهم بقرينة المركب من انقذتين
 المتبادري الى مجهول نظري فثالث ومقدمه على ما قيل ما يوقف عليه صحة
 الدليل فتح قولهم مقدمه الدليل اما محمول على التجريد والتفصيل فممكن
 ايضا ان يقال ان التعريف المذكور للمقدمه هو تعريف للمقدمه المقصود
 الى الدليل قوله والجزء مقدم على الكل طبعا فقدم وصفا ليرافق الوضع
 الطبع فان قلت تقدم الجزاء على الكل طبعا انما يقتضي تقديم المقدمة على
 الدليل لا تقديم المنع على النقص كما لا يخفى قلت لما كان جزاء الدليل مقدما طبعا
 كان ما يتعلق به مقدما ايضا بالواسطة على ما يتعلق بنفس الدليل كما لا يخفى
 الى اصل ان في الدليل مقدمه مطوية لظهور ما في فصله ان المنع متعلق
 بجزء الدليل والجزء مقدم على الكل طبعا وايضا ليس للدليل وجه ذكره
 في الكتاب على حدة وانما هو مذکور في ضمن المباحث فتقديم احدهما
 على الآخر فثالثين فتقديم احدي المباحث على الاخرى ويجوز ان يقال
 في وجه التقديم انما قدم المنع لكثرة دوره وعموم وروده في المباحث
 ولهذا قيل هو اساس المسطرة والاصطلاح الخ لا يقتضي تقديمها لما تقر
 من ان المقصود ما هو معلوم يكون التعليل حقه وليس للسائل هناك الا
 مطالبة ذلك من النقص والمعارضه فاضطراري لا يلحق بالعلم
 عديم امكان المناقضة بان لا يعلم السائل خصل دليل المعلل على سبيل التعريف

تدبر قوله لا يهل الضمير اما المضاف او المضاف اليه فعلى الاول يحتاج
الى تقدير المضاف في قوله الى المدلول وعلى الثاني الى تقدير مقدمه تقدير الكلام
لان الدليل اصل بالنسبة الى المدلول كذا منه اصل بالنسبة الى منع المدلول
والاصل مقدم على الفرع طبعاً فقدم وضعاً قوله واصل مقدم على الفرع طبعاً
فيه نظر اذا تقدم الطبع على ذكره وهو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه
المناظر ولا يكون على مؤخره اى مستقده ومتميزة له تقدم الواحد على الاخر
وليس كذلك بالنسبة الى المدلول فلا يكون مقداً بالطبع فالصواب ترك قوله
طبعاً قوله فان كان الاول اى ان وجد الاول وان كان الواقع الاول قوله
فان منع جرد الابقى ان المنع ههنا ايضاً بالمعنى الاعم واللازم الخروج من السابق
والسابق بالحكمة والى غرضه في قوله واما منع بالدليل قوله هو شاذ بالمنع
الشاذ ههنا بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي فان له معنيين في الاصطلاح
ما يدل على العناد الدليل من حيث انه يدل عليه فالثاني احسن بما يقارن النفي
الاجمالي والاول يتم السند المساوي والآخر مطلقاً فقط فاذ حمل على الاول
بقي المنع المقرون بالسند الغير المساوي والآخر مطلقاً غير مبين اليهم الا
ان يقال انه داخل في المنع الجرد والسند الصحيح منحصر في المساوي الاصح
مطلقاً كما حققه بعض المحققين قوله فهو مناقضة اى منع المقدمة سواء كان
مجرد او مع السند لشي من مناقضة ولا يخفى انهم المناقضة للمنع مع السند
كما يشعر به كلام صاحب التوضيح قوله واما منع لا يخفى ان المنع ههنا ايضاً بالمعنى
الاعم والفظ من كلام بعض المحققين ههنا حيث قال واعلم ان الغرض من
طلب الدليل على المقدمة مع اقامه الدليل على خلافها ليس ابطال المقدمة من
اول الامر غضباً كما تراه بعض القاصرين كيف قد وقع في الملاحظات انه
حمل على المعنى الآخر وهو المطالبة فقط فانما خرج الى الحكمة في قوله نعم قد يترجم
فذلك اى منع السائل المقدمة بالدليل ويرد عليه ايضاً ان دليل الغضب

يقضي

يقضي ان يكون الاستدلال على انتفاء المقدمة ابتداءً بلا منع غضب
بل حصره بعضهم بكونه غضباً ايضاً وما وقع في الملاحظات من ابطال المقدمة
ابتداءً فليس من حيث انها مقدمة بل من حيث انها دعوى فيكون نقضها
اجاباً سببياً او معارضة تقديرية والكلام في ابطالها من حيث انها
مقدمة على انه يجوز ان يكون ذلك مبنيّاً على تجوز الغضب فتأمل ثم انما
قوله واما منعه افا من اضافة المصدر الى فاعله والمفعول منه وكذا الضمير
المجرور للسائل واما من اضافة الى مفعوله والفاعل متروك فالضمير
للدليل ويجعل كلا الوجهين تفسيره بقوله اى منع السامع مقدمة الدليل
قوله اى منع السائل مقدمة الدليل اى من حيث انها مقدمة الدليل
واما منعه من حيث انها دعوى فليس غضباً كما قلنا فاقوله فهو غضب
اى المنع مع الدليل غضب كما صرح به الشارح المسعودي واما كان
غضباً لان العقل باوام معلماً يكون التعليل حجة وليس للسائل هناك
الامطالبة ذلك فاذا استدرك فقد ترك منصبه واخذ منصب غيره
بلا رضاه وهو التعليل والغضب اخذ الشيء ظلماً وقال المحقق النجاشي
ان الظاهر ان يكون الغضب هو الاستدلال فقط لان الغضب وقع
في التعليل لا في المنع ولان المنع ليسم ويجاب عنه بانبات ما هو العلم بالانكسار
والغضب لا يسمع ولا يجاب عنه عند الجهور به فتأمل ويمكن ان يجعل
كلام المص على هذا بان يرجع الضمير الى الدليل فقط قال بعض الافاضل
وههنا اى في مقام الغضب باناسام اخر اهلها القوم اسما ورسماً
وهي ان يكلم بطلان المقدمة بعد المنع او قبله ولا يستدل عليه سواء كان
المطلوبان بريئاً او ظلياً وسواء اتى بتبيين في صورة البرية او الاولاد والعلوم
يقضي كون جميعها غضباً قوله غير سموحة ومعنى عدم سماعة انه لا يصلح
الجواب عنه منع مقدمات دليله او يقضي دليله لانه لا يصلح الجواب عنه

اصلا لا يصح الجواب عنه بانبات المقدمة المتوعدة بالاتفاق صرح بعض
الافاضل وقال الشارح المسعودي الحسن في وجه التوجيه ان السائل اذا
عصب منصب المعلن على ذلك الوجه المذكور فلما ينبغي للمعلن ان يطغية
في ذلك او يعرض له بان يمنع مقدمته من مقدمات وبيد لانه لا يلزم من
شيء منهما ما يجب عليه من اثبات المقدمة المتوعدة في لا ينعفع شي منها على ان
للسائل ان يغير كلامه بالعبارة فلا وجه لاستعماله اياها اصلا فالتالي بحاله
ان يثبت تلك المقدمة او لا ثم يعرض له لبيد لان يكون ح معارضا للدليل
المثبت لتلك المقدمة المنة وكلام في جوازها عاريا عن الاستثناء و
الاستقياح كما اشار اليه بقوله نعم قد توجه ذلك اه قوله منهم الضمير لامل
النظر ويجوز ان يرجع الى المحققين في كون الحكم بان الغضب غير متزوج
عند المحققين مبني على الغلب قوله لا يستلزم ان يحيط في البحث اه بين
بعضهم لزوم الحيط بوجوب الاول ان المعلن مادام معتقدا بكون الغضب
حقا يعلم حقيقة وليد او بطلانه وليس للسائل هنا المطالبة بذلك فاذا عصب
فقد فات غرضه والثاني انه اذا جوزه ذلك في جانب السائل فالمعلن
ايضا قد يعصب فيلزم بعد ما عاينا كانا فيه وصلا لهما عن طريق التوجيه وكلاهما
منظور فيه انما الاول فلان لا ثم ان عرض المعلن ان يعلم حقيقة وليد او بطلانه
بل غرضه اظهار الصواب باي وجه كان واظهار الصواب يحصل من غير
ان يعلم حقيقة وليد او بطلانه بان يمنع السائل من المعلن عن دفعه ولو سلم
فلا يلزم من ثبوت غرضه على تقدير الغضب يجوز ان يكون حقيقة وليد بان
يدفع الغضب وبطلانه بان يغير عن دفع الغضب وايضا لا محذور في ثبوت
غرضه او لا يخل غرض المناظرة وايضا نقض هذا الوجه بحال في النقض والمعارضة
مع تلك المدعى وجب بانها عصبان معتقدا ان لغرضه ان السائل قد
يجوز عن تعيين مساند الدليل فيضطر الى ابطال مجموع الدليل بالنقض او المعارضة

ولا ضرورة في الصورة المذكورة ورد بانها ضرورة في الصورة المنع والنقض
او المنع والمعارضة وتوقفش بانها بعبارة احوال الباب وقيل انه وفيه لفظة
لا عقلية ولو سلم فبغيره ان بعض الدليل لان طرد الناقض هو النقض
بصورة الاجتماع والمناقضة المذكورة لتسليم تخلف المدعى مع عدم التوفر
للجواب اصلا فانهم واما الثاني فلان لا يلزم من تحريمه في جانب السائل
بجوز في جانب المعلن ولو سلم فلا يلزم ان يعصب العقل ايضا فيكون
وظيفة ذلك ولو سلم فان اراد بعد ما عاين اصل الدليل فلا محذور فيه وان
اراد حصول غرض اظهار الصواب بعد طول الكلام فلا محذور فيه اصلا وان
اراد عدم حصوله اصلا فهو م قال بعض المحققين وذلك اي لزوم بعد ما
عنا كانا فيه فلان يجوز لك الطائفة بوجوب امكان ذهاب كلا الطرفين الى
غير النهاية انتهى وفيه انه اراد بالامكان الامكان الوقوعي فاللزامه محذور
وان اراد بالامكان الذاتي فاللزامه مسئلة لكن لزوم البعد ثم اقول
بنقض هذا الوجه ايضا بالنقضان فامل قوله نعم قد توجه ذلك اي منع السائل
المقدمة بالدليل لا يتوجه على هذا التفسير ليس صحيحا اذ المتوجه بعد الاقامة انما
الاستدلال بالمنع مع الاستدلال اذ لا معنى للمنع بعد ما دل ان فيه مساندة
بينه والمقصد انه يتوجه ذلك اي اقامة الدليل على خلافها بعد اقامته للمعلن
الدليل عليها اذ لا معنى للمنع ح فان المنع بالمعنى الاثم كما عرفت قوله
وهذا هو الذي بعث الجوز من مبني على ان الجمع المحكي بالدم يسبغ غرضه معنى
الجمعية فيكون مغرورا في المعنى والجمع للتعظيم او هو قد يجي ليقيل بالبعد عليه
ليس من اهل هو ان الغضب يستحق الجواب باو في عبارة وهي ارجاع الدليل
الى استدلاله بذكره بعض الفاضل او يكون المنع في قوة الدعوى يقتض
المقدمة على الغرض من انفسهم انتهى وفيه انه لا يوجب الحصر فيما نقل عنهم في غير
الوجهين فيجوز ان يردوا عليها كما قال بعض المحققين قبل قال العيني روى

الغرض من هذا الكتاب لا يقيد العقل في اثبات ما هو المسموح من دليله انما هو
 ان يطلع الشارح الفاضل فيما ذكره على نقل ما فهم قوله بالشاهد اي الشهادة
 الشاهد سواء ارجع الى ذكره واقامة كافي صورة كون فساد الدليل نظريا
 والشاهد غير معلوم للعقل اولا كافي صورة بدهية او كون الشاهد معلوما
 بحيث لا يحتاج الى ذكره ولا يجوز ان يكون الكلام على ظاهره اي بذكر الشاهد
 ويكون مبني على الاستسناد فلا بد من نقض بالصورتين المذكورتين
 فان تحققهما غير معلوم قوله راجع الى منع شيء من مقدمات الدليل اي يمنع
 الى ابطال مقدمة من مقدماته او فساد الدليل انما هو افساد شيء من
 مقدماته قوله وذلك الشاهد على نوعين قد يقال قد يكون الشاهد
 اشتغال الدليل على مقدمة مستدركة واجبا الى مقدمة وعدم استلزام
 المدعى وايضا قد يدل بدهية العقل على فساد الدليل فتكون هي اية شاهدة
 اولا معنى للشاهد الا ما يدل على فساد الدليل فيبطل المحرر في الاشياء و
 يمكن الجواب بان الدليل بالامور الثلاثة الاول من قضية حقيقة او مجازا
 لا نقض اجمالا كما اختاره بعض الفضلاء فيكون تلك الامور سببية
 لا شواهد وان يدهية عدم صحة الدليل في قوة استلزامه خلاف ما حكم
 بدهية العقل فيرجع الى استلزام الدليل المحل على ان المحرر استقر الى وقوع
 الصورة المذكورة غير معلوم قوله احدها مخالفة الحكم عنه اي مخالفة الحكم
 المدعى عن الدليل كما هو المتبادر واللام يصح التعادل بقوله وانما استلزام
 الدليل المحل اذ قوله لان المدلول لازم للدليل لتعريفه لكونه الخلف المدلول
 شاهدة انه لا وجه للعدول عن الحكم الى المدلول بل قد يورث خللا في الحق
 اذ المدلول اعم من الحكم المدعى في المقعة اذ المدلول اعم من الحكم وغيره من
 اللوازم كما استلزام الدليل المحل فانه مدلول له ولا يلزم من كون الاعم
 لازما للشيء كون الاعم له فانه قد لا يلزم من كون الاعم لازما للشيء

اي عن معقرا قوله اذ لا مزيد عليها في تأمل فاعلم قوله من الله التوفيق
 ان خاتمة الرسالة مناسبة لفاتحة هذا آخر ما اردنا لعلنا على ما
 الشرح فقد الحمد والمنة على خير الانعام وعلى الرسول
 افضل الصلوة والسلام ورحمة القبر
 السيد عثمان بن محمد القاري
 عفي عنه العلي

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>